الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

10 **مارس** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«الداخلية» : القيادة تدعم تمكين المرأة بجميع المجالات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 رجب 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/721913

المدينة - الرياض

A A

أقامت إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، جلسة حوارية بعنوان (المرأة وطن)، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، شارك فيها، الدكتورة هلا التويجري الأمين العام لمجلس شؤون الأسر والدكتورة آمال الهبدان عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، والدكتورة نجود العجروش رئيس وحدة الجلدية بمستشفى قوى الأمن متحدثا، والدكتور محمد المحمود المستشار القانوني بوزارة الداخلية مديراً للجلسة.

وأكدت غادة محمد البراهيم مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، أن المرأة السعودية حظيت في العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعد وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز بالتمكين على كافة الأصعدة، وبالمشاركة الفاعلة في بناء الوطن وتحقيق أهداف وتطلعات رؤية المملكة 2030.

وأشارت البراهيم إلى أن المرأة كانت حاضرة في القطاعات الأمنية لوزارة الداخلية بدعم من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وأسهمت في بناء المجتمع ودفع عجلة التنمية، من جانبها، أكدت الدكتورة هلا التويجري، أن تمكين المرأة السعودية، التي تعد نواة الأسرة، أمرٌ تحرص عليه القيادة الحكيمة وتعززه بالدعم غير المحدود.

وأشادت الدكتورة آمال الهبدان، بالدعم الذي تلقاه المرأة بما يحقق نهوضها ومشاركتها الفاعلة في تنمية المجتمع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يجدد الثقة بالقدرات العسكرية السعودية الرادعة وأبطالها البواسل

الاعتداءات على المملكة تصعيد ممنهج يستدعي موقفاً دولياً حازماً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874202

أعرب مجلس الشورى عن رفضه واستنكاره الشديدين لاستمرار الانتهاكات والاعتداءات التخريبية الإرهابية تجاه أراضي المملكة العربية السعودية والتي تستهدف الأعيان والمواقع المدنية والحيوية ومصادر الطاقة، وكان آخرها الاعتداء الإرهابي الجبان تجاه إحدى ساحات الخزانات البترولية في ميناء رأس تنورة بالمنطقة الشرقية وذلك بطائرة مسيرة دون طيار قادمة من جهة البحر، والمحاولة الآثمة والمتعمدة للاعتداء على مرافق شركة أرامكو السعودية بصاروخ باليستي وسقوط شظاياه بالقرب من الحي السكني التابع للشركة في مدينة الظهران بعد تحييد خطره على يد قوات الدفاع الجوي، دون وقوع إصابات أو خسائر بالأرواح والممتلكات ولله الحمد.

جاء ذلك في بيان باسم المجلس تلاه في مستهل الجلسة الأمين العام لمجلس الشورى محمد بن داخل المطيري، مبيناً المجلس في بيانه أن هذه الاعتداءات الإرهابية التخريبية تعد انتهاكاً سافراً يتجاوز كافة الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية، كما أنه تصعيد ممنهج من قبل الجماعات التي ترتكبها والدول التي ترعاها، مشدداً على أن هذا الاعتداء الجبان لا يمس المملكة فحسب وإنما يمس عصب الاقتصاد العالمي وإمداداته وممراته الحيوية، بما يهدد أمن الطاقة والاقتصاد الدوليين ويؤثر بشكل سلبي على كافة المساعي الرامية لإنعاش الاقتصاد العالمي وتحفيزه خاصة في ظل جائحة كورونا.

واعتبر الشورى هذه الاعتداءات الإجرامية دليلاً واضحاً أمام المجتمع الدولي على استمرار رعاة الإجرام ومنفذيه في رفضهم لكافة الجهود الدولية لإحلال الاستقرار والسلام بالمنطقة والعالم، وطالب المجلس في هذا الصدد المجتمع الدولي ومنظماته باتخاذ موقف دولي حازم ورادع ضد هذه الأعمال التي تستهدف الأرواح والأعيان المدنية والمنشآت الحيوية وإمدادات الطاقة، وأمن الصادرات البترولية، وحرية التجارة العالمية، وحركة الملاحة البحرية.

وأشاد المجلس في بيانه بما تتمتع به المملكة ولله الحمد من قدرات عسكرية رادعة، مجدداً ثقته بكافة القطاعات العسكرية بالدولة وأبطالها البواسل في التصدي لمثل هذه الأعمال الإرهابية الجبانة، ومؤيداً بشكل تام كافة الإجراءات التي تتخذها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - لحفظ أمن المملكة وشعبها ومكتسباتها الوطنية، وحماية أمن الطاقة العالمي، وحركة التجارة العالمية.

وأكد المجلس أن مثل هذه الأعمال لن تنال من المملكة وإنما ستزيد من تمسكها بثوابتها وسياساتها الحكيمة في ظل قيادتها الرشيدة، والدفع بكافة الجهود من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والسلام ونبذ التطرف والكراهية ومواجهة والإرهاب، والعمل بحزم لحفظ أمن المملكة وأمن مواطنيها ومقدراتها.

تنفيذ الحجز على الخاضعين لضريبة القيمة المضافة في حال استمرار عدم سداد المستحقات

تعديل نظامي التقاعد المدني والعسكري لمعالجة أوضاع المفقودين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874203

الشورى يطالب بالتركيز على المزايا التنافسية للمناطق والحد من آثار كورونا على تدفق الاستثمارات

قرار لتقييم مساهمة شركات الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وجودة الخدمات

وافق مجلس الشورى على تعديل مقترح على نظامي التقاعد المدني، والعسكري، بإضافة مادة تهدف إلى معالجة أوضاع وحالات المفقودين ممن ثبت فقدهم بحكم قضائي نهائي لسد أي فراغ تشريعي في مثل هذه الحالات، وناقش المجلس تنفيذ الحجز على الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة في حال استمرار عدم سداد المستحقات بعد الإشعار خلال المدة المنصوص عليها نظاماً، وتقرير ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي، كما ناقش الشورى مشروع تنظيم المركز الوطني للقطاع غير الربحي، وأيدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في تقريرها الموافقة على إلغاء المادتين الرابعة والسادسة من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة، على أن تقوم وزارة الموارد البشرية بالتنسيق مع المركز الوطني للقطاع غير الربحي وبالتعاون مع هيئة الأوقاف، برفع مشروع تحديث للائحة، بما يتماشى مع قيام المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بمواءمة لجان التنمية الاجتماعية الأهلية الواردة في اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء مع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، كما دعت اللجنة وفقاً لتقريرها المرفوع أمام المجلس إلى إلغاء المواد من 30 وحتى 34 من نظام الجمعيات التعاونية، مؤكدةً على أن يكون تقديم الإعانات للجمعيات التعاونية من خلال صندوق دعم الجمعيات – المنشأ بناءً على المادة (السابعة) من نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً لأحكام لائحة الصندوق.

وأقر الشورى في جلسته التي عقدها أمس الثلاثاء برئاسة عبدالله آل الشيخ توصيات لجنة الاقتصاد على التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 40-1441، وطالبها بوضع معايير للاستدامة تشمل جانب العلوم والتقنية والابتكار، وتطوير المؤشرات مع الجهات ذات العلاقة، لضمان الاستدامة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإعداد تقرير يشمل المخرجات المقرونة بالأهداف الاستراتيجية للميز النسبية للمناطق ونشرها للعامة، والتسويق لها، تحقيقًا لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص، ودعا المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى التنسيق مع وزارة الاستثمار والجهات ذات العلاقة، للعمل على تطوير خطة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بالتركيز على المزايا التنافسية للمناطق، وتقديم الإعفاءات، للمساهمة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق التنافسية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، للعمل على إعداد خطة تنموية هادفة للقطاع غير الربحي، ودراسة أثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي، كما على قراره السابق الذي ينص على "تطوير آليات فاعلة لاستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة وإيجاد بيئة عمل جاذبة ومحفزة"، إضافة إلى الاستمرار في إعداد تقرير أهداف التنمية المستدامة متضمناً المؤشرات الإحصائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، ووفقاً للدورية المتعارف عليها دولياً.

وفيما يخص التقرير السنوي (للهيئة العامة للاستثمار سابقاً) للعام المالي 40-1441، طالب مجلس الشورى وزارة الاستثمار الاستفادة من المزايا النسبية لمناطق المملكة وفق رؤية شمولية تتضمن القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالتطوير خلال العشر سنوات القادمة، والعمل مع الجهات ذات العلاقة لتطوير البنى التحتية الداعمة للاستثمار فيها وتذليل المعوقات التي تواجه المستثمرين وتقديم منح وحوافز وفق حوكمة وآلية معتمدة لاستقطاب استثمارات نوعية ووفقاً لتطلعات

ومستهدفات رؤية المملكة، كما أقر توصيات لوضع الاستراتيجية المناسبة للحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على تدفق الاستثمارات المحلية والخارجية، والاستفادة من ذلك في تعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة، مشدداً على الإسراع في إصدار نظام الاستثمار (المحدث) ليتناسب ومتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، وتقوية موقف المملكة في جذب الاستثمارات، وبناء مؤشر لقياس مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تعزيز المحتوى المحلي حسب القطاعات وما يمثله من نسبة في أعمالها، ودعا المجلس وزارة الاستثمار إلى تطوير أدوات التواصل مع المستثمرين لاستطلاع مرئياتهم وتزويدهم بالمستجدات لتعزيز صياغة السياسات والتشريعات المؤثرة على الاستثمار، مطالباً بإنشاء مركز بحوث ودراسات يكون بيت خبرة متخصص لتوفير الدعم اللازم لجذب الاستثمارات، وتقييم مساهمة شركات الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف وجودة الخدمات.

وبعد أن استمع المجلس من فيصل آل فاضل رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة للرد على ملحوظات الأعضاء على التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 40-1441، صوت بالموافقة لصالح إقرار توصيات اللجنة التي الهيئة تحديد الآلية المستخدمة لقياس شمولية منتجاتها(مسوح أو نشرات) للمجالات الإحصائية المتنوعة، وتحديد المُنتجات التي لا تصدرها والمخطط لإنتاجها ومستوى التقدم فيها، وحث قرار آخر للشورى الهيئة على الإسراع في استكمال إنجاز أعمال برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر) وإتاحة جميع المؤشرات للجهات ذات العلاقة، وطالب بتحديد أدوات القياس المناسبة لمتابعة ما تم إنجازه من مبادرات ومشروعات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية توازياً مع التحول في العمل الإحصائي وبما يتوافق مع رؤية المملكة، ودعا الشورى الهيئة إلى العمل على تحقيق المتطلبات الإدارية والفنية والمالية اللازمة للاستمرار في إصدار جميع المنتجات الإحصائية المتضمنة في التقرير(مسوح ونشرات) والالتزام بدورية نشرها، لتعزيز مكانة المملكة إحصائياً عل الخارطة الدولية، وطالبها بإتاحة التسلسل التاريخي للمسوحات والبيانات المختلفة - حسب طبيعة دورية نشرها - لمدة خمس سنوات على الأقل في موقع الهيئة الإلكتروني وتحديثها دورياً حسب معايير المنظمات الدولية، ونادى المجلس بعقد شراكات مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي متضمنة آليات تفعيل لتطوير منظومتها التقنية، سواء على مستوى أمن المعلومات، أو توظيف أنظمة ذكاء الأعمال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى زيادة تفعيل أعمال أكاديمية الإحصاء لبناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاء.

أشار عضو الشورى نبيه البراهيم إلى أن وجود كوابح في طريقة تطبيق مفاهيم تحت شعار "تحقيق كفاءة الانفاق" تمنع طرح معظم المشاريع التي تخضع للمراجعة أكثر من تقنينها، أمر سيحد تلقائيًا من الإنفاق الرأسمالي مما سيؤثر سلبًا على التدفقات النقدية التي تغذي كافة القطاعات الأخرى، وسيتأثر بالدرجة الأولى القطاع الخاص الذي تشكل المنشآت المتوسطة والصغيرة نسبة كبيرة منه، وقال إن الانفاق الحكومي في المشاريع الرأسمالية الإنشائية والمشتريات الحكومية أحد أهم دعامات ومحركات الاقتصاد الوطني فضلاً عن أهميته في إنشاء وتطوير البنى التحتية ورفع مستوى الخدمات والارتقاء بجودة الحياة في مختلف مناطق المملكة، وأضاف: جاء هذ المركز "الهيئة" لتقنين الانفاق الحكومي ومنع الهدر وتحقيق نتائج أفضل في كفاءة الانفاق الرأسمالي والتشغيلي بحسب الأدوار والمسؤوليات المسندة اليه بموجب الأوامر السامية، سواء في ما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي أو إعداد الميزانية أو التنفيذ، وذلك بتطبيق المعايير الخمسة وصولاً إلى إعداد محافظ خمسية كما جاء في التقرير وقد نتج عن ذلك وفر قدره 237 مليار ريال لأعوام 2017 و 2018 و 2019 وهناك ما قدره 400 مليار ريال تحت الدراسة للأعوام 2020 و 2021.

وتابع البراهيم: في الواقع لفت نظري ضخامة المبالغ التي تم توفيرها خصوصا أن 60% منها تمثل المشاريع الرأسمالية التي يحتويها الباب الرابع من الميزانية، وبحسبة بسيطة نصل إلى أن نسبة كبيرة من المشاريع المطروحة لم تنطبق عليها معايير المركز، وهذا يقودنا إلى تساؤل هل المشكلة في منهجية طرح المشاريع أم في منهجية تطبيق المعايير التي لا نختلف على صحتها من حيث المبدأ، وقال عضو الشورى: لقد أدت هذه المنهجية إلى عدم اجتياز كثير من المشاريع التنموية المهمة الاختبار الصعب الذي وضعه المركز مما أدى بالتبعية الى عدم اعتمادها في الميزانية، ومن ثم حرمان الوطن والمواطن منها وهذا سيؤثر سلبا على التنمية، كذلك توقف أهم محرك اقتصادي من العمل لضخ تدفقات نقدية لخدمة الاقتصاد الكلي والجزئي للوطن.

ويرى مفرح الزهراني بأن المركز" الهيئة" يحتاج إلى التنسيق مع الجهات المعنية لإنشاء إدارة في كل جهة حكومية بمسمى إدارة تحقيق كفاءة الانفاق وإلحاق إدارة المراجعة الداخلية بها، وأكد إبراهيم آل دغرير الحاجة لزرع ثقافة التخلص من الهدر ورفع كفاءة الانفاق لدى الأجيال القادمة، كما طالب بالتعاون بين هيئة كفاءة الانفاق والمشروعات الحكومية، ووزارة التعليم، لإدراج مواد دراسية تؤسس ثقافة التخلص من الهدر ورفع كفاءة الانفاق، وطالب صالح الشمراني بتعزيز

وضع الحلول للمعوقات التي تواجه المركز من خلال تطوير البرامج التوعوية التي تهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق وإدراج مفهوم كفاءة الانفاق في التعليم على سبيل المثال، معللًا مطالبته بأن المركز حديث النشأة.

بدء تطبيق التنظيم الجديد لتحسين العلاقة التعاقدية الأحد تتيح التنقل بين المنشآت وخدمتي الخروج والعودة والخروج النهائي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 رجب 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/721922

سعيد الزهراني - الطائف

A A

تبدأ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية اعتبارا من الاحد القادم في تطبيق التنظيم الجديد لتحسين العلاقة التعاقدية بين اصحاب العمل والوافدين.

وتأتي هذه المبادرة ضمن مبادرات التحول الوطني وتم تطويرها بالشراكة مع وزارة الداخلية ومركز المعلومات الوطني وبدعم عدة جهات حكومية أخرى، وبعد عقد العديد من اللقاءات مع القطاع الخاص ومجلس الغرف السعودية وبناء على دراسات وأبحاث شملت أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وتعمل الوزارة دائماً على تطوير أنظمتها ولوائحها لمراعاة التطورات والمتغيرات في سوق العمل، ومن ذلك ما صدر من قرارات تُعنى بحماية الأجور وتوثيق العقود وتعزيز مبادئ الصحة والسلامة المهنية.

كما يتيح هذا التنظيم خدمة التنقل الوظيفي للعمال الوافدين بين المنشآت، وخدمتي الخروج والعودة والخروج النهائي. وسيكون للمبادرة دور رئيسي في تعزيز مرونة سوق العمل وتطوره ورفع إنتاجية القطاع الخاص، علاوة على رفع معدلات التوطين وتوفير قنوات إضافية للتوظيف، وتحفيز المنشآت على جذب أفضل الكفاءات.

وتتيح للعامل الوافد الانتقال للعمل عند صاحب عملٍ آخر عند انتهاء عقد عمله دون الحاجة لموافقة صاحب العمل، وتحدد آليات الانتقال خلال سريان العقد بشرط الالتزام بفترة الإشعار والضوابط المحددة. وأجابت الوزارة على العديد من الأسئلة الافتراضية عن التنظيم الجديد..

ما هي شروط أهلية العامل الوافد للاستفادة من خدمة التنقل الوظيفي؟

-أن يكون ضمن العمالة المهنية الوافدة الخاضعة لنظام العمل.

-أن يمضي العامل الوافد 12 شهرا لدى صاحب العمل الحالي منذ دخوله المملكة.

-وجود عقد عمل موثق.

-أن يقدم إشعاراً لصاحب العمل إلكترونياً بطلب نقل الخدمة قبل 90 يوماً من الانتقال أو عند الرغبة في إنهاء العلاقة التعاقدية.

ما هي شروط أهلية لصاحب العمل الجديد لطلب نقل خدمات

العامل الوافد؟

-استيفاء شروط الاستقدام.

-الالتزام ببرنامج حماية الأجور.

-الالتزام ببرنامج توثيق عقود العاملين في المنشأة.

-استكمال برنامج التقييم الذاتي للمنشأة.

هل يحق للعامل طلب نقل خدماته قبل مضي 12 شهرا من قدومه للمملكة لأول مرة للعمل لدى المنشأة الحالية؟

-لا يمكن للعامل طلب نقل الخدمات من المنشأة التي قدم إليها قبل مضي 12 شهراً على قدومه للعمل لأول مرة في المملكة، ولكن المبادرة نصت على استثناءات لنقل خدماته قبل المدة المحددة.

ما هي إجراءات الانتقال خلال السنة الأولى في

الحالات الاستثنائية؟

تقديم العامل ما يثبت انطباق الاستثناءات عليه، إضافة الى وجود عرض وظيفي يُقدم عن طريق صاحب العمل الجديد من خلال منصة قوى التابعة للوزارة، بالإضافة إلى استيفاء صاحب العمل الجديد شروط الأهلية.

هل يحق للعامل الانتقال قبل اكتمال مدة العقد بعد السنة الأولى من أول دخول للمملكة؟

نعم يحق له الانتقال، مع الالتزام بالشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد شريطة ألا يخالف نظام العمل، وأن يلتزم بفترة الإشعار المحددة بـ 90 يوماً.

-في حال رغب العامل الانتقال بعد اكتمال مدة العقد؟

-يمكنه الانتقال ولا ينطبق عليه الشرط الجزائي في هذه الحالة.

في حال العقد الثاني وما يليه من عقود، هل يحق للعامل

الانتقال خلال السنة الأولى من العقد؟

نعم يحق له الانتقال مع تطبيق شروط أهلية العامل وصاحب العمل الجديد، وفي هذه الحالة ينطبق عليه الشرط الجزائي حسب المنصوص عليه في العقد وكذلك فترة الإشعار المتفق عليها.

هل يحق للعامل الانتقال لصاحب عمل آخر قبل انتهاء مدة العقد؟

نعم يحق له الانتقال مع تطبيق شروط أهلية العامل وصاحب العمل الجديد، وفي هذه الحالة ينطبق عليه الشرط الجزائي حسب المنصوص عليه في العقد وكذلك فترة الإشعار المتفق عليها.

ماهي الخدمات التي تقدمها المبادرة؟

خدمة التنقل الوظيفي

خدمة الخروج والعودة

خدمة الخروج النهائي

ماهي خدمة الخروج النهائي؟

هي خدمة تسمح للعامل الوافد بطلب الخروج النهائي خلال سريان عقد العمل أو بعد انتهاء العقد بشكل آلي عبر منصة أبشر.

كيف يتم حماية حقوق العامل؟

مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية تقوم على حفظ حقوق طرفي العلاقة العمالية الموثقة في عقد العمل الموثق وفق برنامج توثيق العقود فقط، وتختص المحاكم العمالية بالفصل في المنازعات العمالية وفق أحكام عقد العمل

هل ينطبق الشرط الجزائي على العامل أو صاحب العمل؟

يتحمل تنفيذ الشرط الجزائي الطرف الذي يقوم بإنهاء العقد قبل انتهاء مدته وفق ما تنص عليه بنود العقد الموثق بينهما، مع مراعاة أحكام المادة 77 من نظام العمل.

ما هي العقوبات عند الإخلال بالعقد من قبل العامل أو صاحب العمل؟

يحدد عقد العمل الموثق التزامات وحقوق الطرفين والإجراءات المترتبة على الإخلال بها بما يتوافق مع نظام العمل.

ما هي آلية تعويض صاحب العمل عن المقابل المالي الذي تم دفعه في حال

طلب العامل الوافد الانتقال إلى صاحب عمل آخر أثناء سريان رخصة العمل؟

سيكون هناك آلية تراعي عدم تحمل صاحب العمل الحالي أي رسوم عن الفترات اللاحقة لانتقال العامل لمنشأة أخرى.

هل يترتب على العامل الوافد دفع أي رسوم حكومية (رخصة العمل – الإقامة - رسوم الخدمة) عند طلب الانتقال؟

لا، وتتحمل المنشأة المستفيدة من نقل خدماته إليها أي رسوم تتعلق بعملية النقل.

وافق على تشكيل اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار

مجلس الوزراء: تعويض المتبرعين بـ "بلازما الدم" مادياً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 رجب ثاني 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2060920

عقد مجلس الوزراء جلسته أمس (الثلاثاء)، عبر الاتصال المرئي، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء.

وفي مستهل الجلسة، وبتوجيه كريم، اطلع مجلس الوزراء على نتائج اجتماعات ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، مع جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، ودولة رئيس وزراء ماليزيا السيد محيي الدين ياسين، ودولة رئيس وزراء السودان السيد عبدالله حمدوك، وما جرى خلالها من استعراض العلاقات الثنائية مع المملكة، وبحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك والجهود المبذولة تجاهها وسبل تعزيزها.

وثمن المجلس منح جامعة الدول العربية شهادة تقدير درع العمل التنموي العربي لعام 2021، لولي العهد تقديراً لدوره في تعزيز النهج التنموي الشامل في المملكة والوطن العربي، وجهوده في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك في المجالات كافة، خدمةً لأمن واستقرار ونماء وازدهار المنطقة.

استهداف غادر وجبان

تابع مجلس الوزراء ما اتخذته المملكة من إجراءات لحماية مقدراتها ومكتسباتها الوطنية بما يحفظ أمن الطاقة العالمي، ووقف الاعتداءات الإرهابية لضمان استقرار إمدادات الطاقة وأمن الصادرات البترولية وضمان حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية، عاداً المحاولتين الإرهابيتين لاستهداف ميناء رأس تنورة، والحي السكني بمدينة الظهران، بأنهما انتهاك سافر لجميع القوانين والأعراف الدولية، وبقدر استهدافهما الغادر والجبان للمملكة، تستهدفان بدرجة أكبر الاقتصاد العالمي، مجدداً الدعوة لدول العالم ومنظماته للوقوف ضد هذه الأعمال الموجهة ضد الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية.

المطالبة بمحاسبة الحوثي

شدد المجلس على ما تضمنته رسالة وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، من مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته حيال الأعمال العدائية العسكرية التي تشنها مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران تجاه المدنيين والأعيان المدنية بالمملكة، ومحاسبة المسؤولين عن تلك التهديدات التي تقوّض جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي في اليمن، ومصداقية القرارات الدولية.

واستعرض مجلس الوزراء مضامين البيان الذي صدر في ختام اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الـ155، وتأكيده على مركزية القضية الفلسطينية.

التصدي لتدخلات إيران

تناول المجلس ما صدر عن اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بتطورات الأزمة مع إيران، وسبل التصدي لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية، من إدانة لاستمرار التدخلات الإيرانية واستنكارها التصريحات الاستفزازية المستمرة من قبل المسؤولين الإيرانيين ضد الدول العربية، مجدداً في هذا الصدد مطالبة المملكة للمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء ما تشكله هذه الممارسات الإيرانية من تهديد للأمن والسلم الدوليين. وشدد على ما أكدته المملكة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو باليابان، من أهمية العمل الجماعي لتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في مجالات التنمية المتعددة.

تسخير للإمكانات والطاقات

قدّر أعضاء المجلس، عالياً، ما يوليه خادم الحرمين الشريفين من الحرص على تسخير الإمكانات والطاقات كافة لخدمة

يوف الرحمن، ورفع أداء المؤسسات العاملة في قطاع الحج والعمرة، وذلك بمناسبة صدور الموافقة الكريمة على عدد من المبادرات التحفيزية للمنشآت العاملة في القطاع، والتي تأتي امتداداً لجهود حكومة المملكة لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية من تداعيات جائحة كورونا على الأفراد ومنشآت القطاع الخاص والمستثمرين، وضمن ما يزيد على 150 مبادرة أطلقتها بإجمالي مخصصات تجاوز 180 مليار ريال.

الموارد البشرية: 36 ألف منشأة مستفيدة من خدمة إعارة العمالة الوافدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 رجب ثاني 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.alegt.com/2021/03/10/article_2047396.html

منال الأحمدي من جدة

بلغ عدد المنشآت المستفيدة من خدمة إعارة العمالة الوافدة 36044 منشأة، وفقا لما أبلغته لـ"الاقتصادية" وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وأوضحت الوزارة، أن عدد العمالة المعارة المستفيدة من الخدمة بلغ عددهم 117439 عاملا.

ويتيح برنامج أجير للمنشآت إعارة خدمات عمالتها الفائضة للمنشآت الأخرى بشكل مؤقت بما يتوافق مع أنظمة ولوائح الوزارة، وذلك بهدف تقليل وقت وجهد الوصول إلى الأيدي العاملة وتوفيرها بشكل أسرع وأسهل، إضافة إلى تدوير الخبرات داخل سوق العمل السعودية، وضمان الحماية من مخالفات أنظمتها.

وأتاحت الوزارة خلال الفترة الحالية خدمة إعارة العاملين عبر برنامج أجير لمنشآت القطاع الخاص دون اشتراط لنوع النشاط التجاري للمنشآت، وذلك ضمن مجموعة المبادرات، التي أعلنتها الوزارة وبالتزامن مع الوضع الراهن، ما يسهم في تسهيل عمل المنشآت، وإتاحة فرص الاستفادة من الأيدي العاملة المتوافرة في سوق العمل.

وتمت إتاحة خدمة الإعارة من خلال الموقع الإلكتروني لبرنامج أجير، بهدف تسهيل إجراءات العمل وتخفيف الأعباء المتعلقة بالقوى العاملة للقطاعات المتضررة، ومساعدة دعم القطاعات.

وأطلق برنامج أجير عام 2014 للمساهمة في تنظيم وتيسير الوصول إلى القوى العاملة، وذلك بهدف الاستفادة من القوى الموجودة في المملكة بدلا من الاستقدام، بما يحقق تغطية احتياج السوق ورفع إنتاجية وفاعلية الأيدي العاملة فيها.

بنك التنمية يقدم 13 مليار ريال لـ 300 ألف امرأة .. زيادة لمستفيدات 400 ٪ في 3 أعوام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 رجب ثاني 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/09/article_2046451.html

»الاقتصادية» من الرياض

قدم بنك التنمية الاجتماعية الدعم والتمكين للمرأة السعودية عبر عدد من البرامج والخدمات، حيث فاق تمويل البنك للسيدات 13 مليار ريال، لأكثر من 300 ألف سيدة، تلك الأرقام، التي حققها البنك في دعم المرأة أسهمت في نمو عدد المستفيدات 400 في المائة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ليواصل البنك تحقيق النجاحات والإنجازات في مجال تعزيز دورها التنموي.

وأكد البنك أنه يولي المرأة اهتمامه الكبير، الذي ينبثق من اهتمام وحرص القيادة وما تقوم به من مبادرات لزيادة إسهامات المرأة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والتشجيع على العمل، فضلا عن تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في القطاعات.

وبهذه المناسبة، استعرض البنك الدور، الذي يلعبه في دعم المرأة السعودية من خلال ما يقدمه من برامج وخدمات ومبادرات مالية وغير مالية بهدف تحقيق غايات البنك وتوجهاته في برامج الحماية الاجتماعية والاكتفاء والإنتاج وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق الشمول المالي والاجتماعي.

ولم يقتصر دعم البنك للمرأة على التمويل والإقراض، بل شمل تقديم الخدمات غير المالية كخدمات الاحتضان والتدريب وبناء القدرات، من خلال إدارة التمكين والتنمية وحاضنات الأعمال والمنتجات ومركز دلني للأعمال، وكذلك بالتعاون مع مراكز تأهيل رائدة، ليبلغ عدد المستفيدات من هذه البرامج 60 ألف مستفيدة في جميع مناطق المملكة، وتأتي هذه الجهود في ظل تقديم الدعم والتمكين للمرأة واستثمار قدراتها، وفقا لـ"رؤية المملكة 2030".

ضرب التستر التجاري .. أولوية تنموية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 26 رجب 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/10/article_2047331.html

عبد الحميد العمري

لم يعد محتملا على الإطلاق بالنسبة للاقتصاد الوطني والمجتمع، أن يبقى أحد أكبر - إن لم يكن الأكبر - ألد أعداء التنمية لدينا على قيد الحياة، المتمثل في التستر التجاري، ويكفي القول ليعرف الجميع عن أي عدو لدود يجري الحديث عن ضرورة محاربته بكل الأدوات، إنه في منظور العقدين الماضيين استلب من مقدرات البلاد والعباد ما لا يقل عن 6.0 تريليون ريال (بمتوسط سنوي 300 مليار ريال)، وفق أكثر التقديرات الاقتصادية تحفظا، وقد تزيد التكلفة الباهظة اقتصاديا وماليا وتنمويا على تلك الأرقام، وتكفي تلك التقديرات المتحفظة للتعرف على أي عدو لدود تمكن من التغلغل في

جسد الاقتصاد الوطني، وعلى ما خلفه من آثار سلبية على مختلف المستويات.
لقد ثبت كيف تسببت آفة التستر التجاري عبر أعوام طويلة مضت، تحول خلالها تحت إهمال وقصور مراقبته ومحاربته، من مجرد ممارسات مخالفة هامشية وصغيرة، إلى أن تحول إلى ما يشبه السرطان المتغلغل في كثير من نشاطات الاقتصاد الوطني، يمتص أغلب خيرات البلاد والعباد، وإن ظن البعض أن آثارها قد تقف عند مجرد رصد تحويلات العمالة الوافدة إلى خارج الحدود، التي وصل مجموعها خلال 20 عاما مضت (2000 - 2020) إلى أعلى من 2.1 تريليون ريال (8.8 في المائة من حجم الناتج المحلي غير النفطي)، فإن الأمر بالنسبة للتستر التجاري يتجاوز كل تلك المستويات القياسية من منافذ التسرب الاقتصادي، وما تشير إليه التقديرات المتحفظة عن حجم ما يتم تحويله للخارج من المكاسب غير المشروعة للتستر التجاري، وهو ما سبق الحديث عنه كثيرا طوال العقدين الماضيين، وتم إثباته بأن تقديرات تحويلاتها تتجاوز كثيرا مستويات الحوالات السنوية للعمالة الوافدة، نظير ما تتمتع به من سيطرة واسعة وكبيرة على كيانات تجارية وخدمية وصناعية عديدة، يذهب بها بعيدا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف تلك المبالغ المحولة عبر بوابة تحويلات العمالة الوافدة.
إن هذا الحجم الهائل من الأموال المتسربة من الاقتصاد الوطني، لا يكشف فقط خسارة اقتصادنا الوطني ثروات طائلة فقط من خيراته ومكتسباته، بل يكشف أيضا عن أحجام هائلة أكبر من الفرص المحلية للاستثمار التي ابتلعها خطر التستر التجاري، وسلبها في الوقت ذاته من المنشآت الوطنية، وتسبب في تشويه البيئة المحلية للاستثمار ونشاطات القطاع الخاص، وحرم مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات منها، سواء من خلال حرمانهم من الاستثمار في تلك الفرص والمشاريع، والتوسع فيها وتحقيق القيمة المضافة المأمولة منها لمصلحة الاقتصاد الوطني، أو عبر بوابة حرمانهم من مئات الآلاف من الفرص الوظيفية المجدية بالنسبة لهم على كل المستويات.
إنها حيثيات كافية لأن تأتي الجهود والبرامج الوطنية الهادفة للقضاء على التستر التجاري أقوى وأكثر حزما وصرامة، وأن ما سينتج عنها بعد خلو بيئة الأعمال المحلية من هذه الآفة التنموية وغيرها من الآفات الأخرى، ستنعكس آثاره الإيجابية على مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني، لعل من أهم ما سينتج عنها ولادة فرص استثمارية مجدية عديدة أمام المواطنين ورؤوس الأموال الوطنية، عدا مئات الآلاف من فرص العمل الكريمة، وسيحفظ في الوقت ذاته الأموال والثروات من تهريبها إلى خارج الاقتصاد الوطني، وإبقائها في موطنها بما يعود بنفعها على البلاد والعباد، وهي الجزء المهم لا الكل من النتائج المستهدفة لمشروع البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، التي يسعى الجميع من أجهزة حكومية ومنشآت قطاع خاص وأفراد مجتمع للوصول إليها مهما كلف الثمن ومهما بلغ الجهد.
تمثل الفترة التصحيحية الأخيرة لتصحيح أوضاع مخالفي نظام التستر التجاري، الفرصة الأخيرة التي لن تتكرر أمام كل متورط ومخالف من مواطنين ومقيمين «تنتهي يوم 15 المحرم 1443هـ الموافق 23 آب (أغسطس) 2021»، والاستفادة من الخيارات الممنوحة مؤقتا لكل متقدم لأجل تصحيح أوضاعه المخالفة، والتحول من ممارسة النشاط الاقتصادي تحت مظلة مخالفات التستر، إلى ممارسة ذات النشاط تحت مظلة الأنظمة المعمول بها في الاقتصاد، وهو الوضع الذي سيتيح للأطراف كافة الاستفادة وجني المكاسب وفق القنوات الرسمية المشروعة.
وبنهاية تلك الفترة التصحيحية المحددة بتاريخها، سيتم إغلاق جميع الطرق والمنافذ أمام المتورطين في جريمة التستر التجاري، وإيقاع أقوى العقوبات والجزاءات عليهم، والدخول في سلة من الورطات الجنائية التي لا قبل لأي متورط بها مهما كانت جنسيته، ومهما كانت هويته، ومهما ادعى أو زعم جهله بالأنظمة والإجراءات الجديدة.
ختاما: لم يعد غائبا على أحد حجم الأضرار الجسيمة التي تسبب فيها استشراء هذا الداء، ولم تعد غائبة أيضا الفرص الاستثمارية الهائلة التي سيجنيها الاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء، بعد تنظيف وتنقية قطاعات ونشاطات الاقتصاد من التستر التجاري، وما سينتج عنه أيضا على مستوى فرص العمل الكريمة أمام الموارد البشرية المواطنة.
ومن المفيد التأكيد على أهمية مراجعة العقوبات بالرفع والتشديد من فترة إلى أخرى، والتسريع بالإجراءات وصرف مكافآت المبلغين ورفعها إذا توافر ذلك، وهو ما يتوازى مع الجهود الكبيرة التي يتم بذلها والعمل على تنفيذها، التي قد يتجاهلها لأي سبب كان من لا يزال مصرا على ممارسة مخالفات التستر التجاري، وهو الأمر الذي يتفق عليه الجميع، أن من لا يزال متورطا في تلك المخالفات رغم كل الجهود والإجراءات التي تم اتخاذها حتى تاريخه، وفي الوقت الذي انتشر خلاله الوعي وتسليط الضوء على تلك الجرائم والمخالفات إلى أبعد الحدود الممكنة، لا يمكن القول: إن جرمه بعد كل هذا أنه يعادل جرم المتورط في التستر التجاري قبل عدة أعوام مضت، لم تكن خلاله الأنظمة والإجراءات ووسائل الرقابة والمتابعة والكشف عنه من ممارسات مخالفة، بالصورة التي هي عليه خلال الفترة الراهنة.

وزارة الصحة.. الرفاهية وجودة الحياة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 رجب 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/721853

فاتن محمد حسين

لقد كان للدور البارز الذي قامت به المملكة العربية السعودية في مواجهة جائحة كورونا أثر كبير في التقليل من عدد الإصابات إذا ما قورنت بالانتشار العالمي في كثير من الدول، فقد خصصت الدولة 177 مليار ريال لدعم القطاع الصحي، والقطاع الخاص، والأفراد وهذا الرقم مثّل 18% من الميزانية العامة للدولة.. بل لقد كانت الإجراءات التنظيمية التي قامت بها وزارة الصحة ومنها البنية الرقمية في التطبيقات الذكية، والتوعية المكثفة للمجتمع عبر وسائل الإعلام.. ثم أخيراً الإجراءات التنظيمية في أخذ اللقاحات أموراً تجعلنا نقف فخراً واعتزازاً على ما تحققه وزارة الصحة من أهداف.

كما لا بد من التنويه بالتفاعل الإيجابي من الوزارة مع ما يكتب في الصحف من مقالات ومنها مقالي: (صحة المواطن يا معالي الوزير) في 1441/5/20 هـ والذي عرضتُ فيه حالة مواطنة سعودية هوية وطنية رقم 1000682870 تعرضت لحادث وأصيبت بخلع في مفصل الفخذ ومعاناتها بين المستشفيات الحكومية ورفضهم لإجراء العملية الجراحية لها، وفشل المستشفى الخاص في إعادة المفصل.. والذي كلف أكثر من مائتي ألف ريال.. فما كان الا أن تجاوبت مشكورة المديرية العامة للشؤون الصحية بجدة؛ وحتما بتوجيه من الوزارة بتحويل المواطنة للمستشفى الجامعي بالرياض.. تلك المدينة الطبية، التي تضم التخصصات الدقيقة وبها من الأجهزة، والمعدات الطبية، والكوادر البشرية بما تتفوق فيه على أكبر مستشفيات الشرق الأوسط.

وبالرغم من ظروف الجائحة ومنع الزيارة عن المريضة لعدة أشهر ولكنها شعرت بالراحة النفسية لأن الكوادر الطبية وخاصة الطبيب المشرف على العملية د.عرفان عرفة كان البلسم الشافي لجراحها وآلامها.. ذلك الشاب السعودي الذي يذهلك بحسن تعامله فضلاً عن مهاراته في أدق العمليات وأكثرها تعقيداً؛ وهي عمليات الفخذ.. ولكن ماذا بعد العملية!؟

أعطيت المريضة فترة التئام للجرح وتثبيت للمفصل. وأما عملية (التأهيل) وهي كما قال الطبيب: تمثل 50% من نجاح العملية والقدرة على المشي.. فلم يُبت فيها حتى الآن مع مضي أكثر من شهرين!!، حيث تم تحويل الملف رقم (10951606) لمستشفى الملك عبد العزيز بجدة ورفضت إجراء التأهيل..! ولكن نفاجأ بتحويل المعاملة لجميع مستشفيات جدة للتأكد من وجود تأهيل أو عدمه!! والمفروض أن يكون لدى الشؤون الصحية علم بذلك.. ما نأمله أن يكون التوجيه بإجراء (التأهيل) تحت إشراف الطبيب الذي أجرى العملية.. وأن يكون ذلك عاجلاً حتى لا يحدث -لا قدر الله- تكلس في المفصل وبالتالي فشل العملية التي كلفت مالاً، وجهداً ووقتاً.!

ولأن وزارة الصحة قامت مؤخراً حسب تصريح معالي الوزير د. توفيق الربيعة.. (المدينة– لخميس 1442/7/20 هـ) بتحويل (المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها) إلى مسمى:(هيئة الصحة العامة) لتعزيز مبدأ الوقاية من الأمراض، ووضع خطط الاستجابة وصولاً إلى التعافي.. فأود أن أهمس في أذن معاليه حول برنامج (الكشف المبكر عن سرطان الثدي) والذي تبنته الوزارة منذ أكثر من عشرة أعوام وكانت تصلنا رسائل على الجوال بالموعد المحدد لإجراء الفحص الدوري بالماموغرام.. ولكن للأسف توقفت هذه الخدمة خلال السنوات الأخيرة.!! وحقيقة مارست دور المراقب الخفي بالذهاب لمدينة الملك عبد الله الطبية بمكة لزيارة القسم وإجراء الفحص.. بالملف رقم (1013840) ولكن رفضوا ذلك ووعدوا بإرسال الموعد على الجوال..!!، وحتى الآن لم تصل أي رسالة بالموعد.!!

نرجو أن لا يكون الانشغال بالجائحة سبباً في التغافل عن موضوعات أخرى خطيرة مثل مرض السرطان؛ والذي يكلف علاج المريض ما لا يقل عن مليون ريال سنوياً، فضلاً عما تسببه العلاجات الإشعاعية والكيميائية للفرد من مشكلات صحية نفسياً وجسدياً.. فعدم الكشف المبكر عن المرض يؤدي إلى تفاقم الوضع..

فإذا كان أول أهداف (هيئة الصحة العامة) هي رفاهية المجتمع.. فإن تعزيز نجاح المملكة في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 م تتحقق من خلال برامج دقيقة وفاعلة لتكون صحة الإنسان من أولويات الرفاهية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1442 - 10 مارس 2021م

https://www.alriyadh.com/1874152

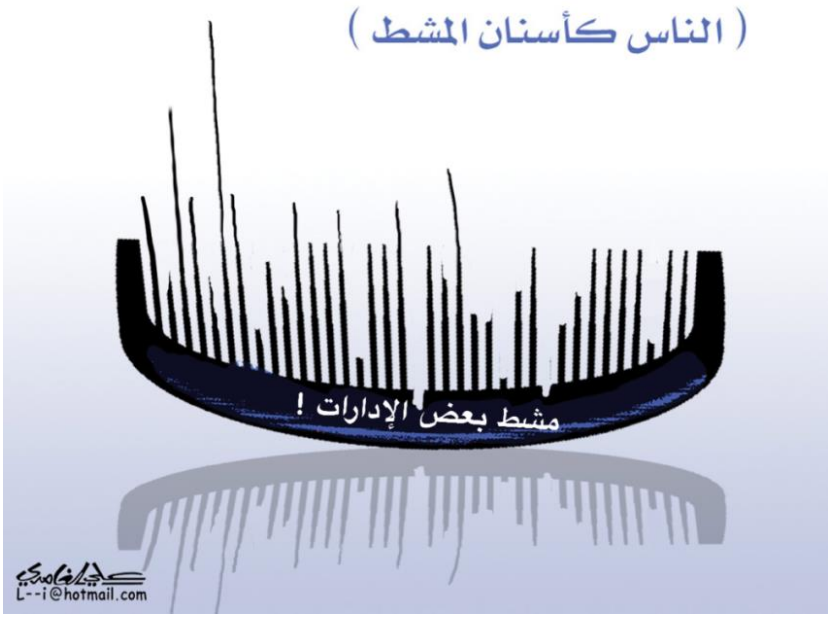

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 رجب 1442هـ - 10 مارس 2021م

https://www.al-madina.com/article/721861